العام لسنة ١٩٧٤ كأساس للتخلي عن الدولار مما يعني زيادة في اسعار البترول تراوح بين ٢٧ و٣٤ سنتا . وكانت بعض الدول المعروفة بمواقفها الراديكالية مثل الجزائر والعراق وليبيا تدفع باتجاه تبني الاحتمال الاخير اي الذي يؤدي الى زيادة مقدارها ٤٧ سنتا للبرميل الواحد . الا ان الموقف النهائي للمؤتمر قررته المملكة العربية السعودية (كالعادة) التي وافقت على مبدأ تبني وحدات حقوق السحب الخاصة في حساب اسعار النفط ولكنها في الوقت نفسه اعلنت انها تفضل ان يتم الانتقال من الدولار الى الوحدات الجديدة بدون أن تطرأ اية زيادات على اسعار البترول محسوبة بالدولار ، وانه اذا تم الاتفاق على اقرار اية زيادات فان المملكة لن تقبل الا بشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ كأساس للتخلي عن الدولار (المعدل الشهري دولار واحد = ٠٫٨١١١٨٨٣ حقوق السحب الخاصة) مما يعني ارتفاعا بالاسعار لا يزيد عن ١١ سنتا للبرميل الواحد .

بسبب هذه الاختلافات قرر المؤتمر تأجيل التخلي عن الدولار واعتماد حقوق السحب الخاصة في حساب اسعار البترول من تموز الى شهر تشرين الاول المقبل مما يفسح المجال لمزيد من المناقشات والبحث في موضوعي الاسعار والتضخم قبل انعقاد مؤتمر الاوبيك في شهر ايلول . وقد عبر عدد من كبار خبراء الاوبيك عن ارتياحهم لهذا التأجيل لانه سيعطيهم الفرصة للتعمق أكثر في دراسة مشكلة تعديل الاسعار بالنسبة لمعدل التضخم النقدي من ناحية، وبالنسبة لتقلبات اسعار العملات الرئيسية من ناحية ثانية . كما ستعقد مجموعة من هؤلاء الخبراء اجتماعا في فيينا في أوائل شهر تموز لدراسة موضوع ربط اسعار البترول بمعدلات التضخم واعداد تقرير مفصل بهذا الصدد يجري رفعه الى مؤتمر المنظمة القادم .

على الرغم من القرار الذي اتخذته دول الاوبيك بالاجماع حول تبني وحدات حقوق السحب الخاصة ابتداء من ١ تشرين الاول فقد اصدرت الحكومة الايرانية في ١٩ حزيران بيانا أعلنت فيه رفضها لهذه الخطوة . أعلن وزير الداخلية الايراني (الذي يمثل بلاده عادة في مؤتمرات الاوبيك ولكنه كان غائبا خلال المؤتمر الاخير بسبب الانتخابات في ايران) بأنه ضد تبني وحدات السحب الخاصة وانه سيتقدم باقتراح بديل في اجتماع الاوبيك القادم في فيينا . وبرر ذلك بقوله انه اذا تحسنت قيمة الدولار — وهي قيد التحسن الان — ستخسر الدول المنتجة الكثير عند حساب أسعارها استنادا إلى وحدات حقوق السحب الخاصة . ويبدو ان السلطات الايرانية تفضل ابقاء دول الاوبيك للدولار كوحدة للتعامل شريطة ان تتخذ الدول الاعضاء قرارا في الاجتماع المقبل بربط أسعار البترول بأسعار مجموعة من السلع والبضائع الاساسية في التجارة الدولية بحيث تعوض الدول المنتجة خسائرها الناجمة عن التضخم وعن أي تدهور في القوة الشرائية لعائداتها . وأعلن الوزير الايراني عن توقعه بأن يقرر الاجتماع المقبل للاوبيك رفع اسعار البترول لكن ليس بحدود ٣٠ بالمائة كما تشيع بعض الاوساط . كما رد على تهجمات وزير المالية الامريكية ، وليم سايمون ، المتعلقة بزيادة اسعار البترول بقوله ان « السيد سايمون يلعب لعبة حرب اعصاب سخيفة ضدنا » .

اما الموضوع الرئيسي الاخر الذي ناقشه مؤتمر ليبرفيل فكان فوارق الاسعار الناتجة عن النوعيات المختلفة للبترول الخام (أي كميات الكبريت الموجودة في البترول) وعن أجور شحنه . وعلى الرغم من ان خبراء اللجنة الاقتصادية التابعة للاوبيك قدموا تقارير فنية حول هذا الموضوع لم يجر أي اتفاق حوله بسبب الخلافات القائمة . هناك وجهتا نظرا اساسيتان داخل الاوبيك حول هذه المسألة . تقول وجهة النظر الاولى بضرورة تبني صيغة ثابتة يجري تطبيقها بصورة آلية من حين الى حين من اجل حساب الفوارق في اسعار النفط الناتجة عن اختلاف نوعياته وجودته . وترفض وجهة النظر الاخرى هذا الاقتراح وتقول بأن تحديد مثل هذه الصيغة الثابتة وتطبيقها على النحو المذكور مسألة متعذرة عمليا . ويفضل اصحاب هذا الرأي اسلوب الاتصال بين الاطراف المعنية والتشاور فيما بينها من حين الى آخر حول اعادة النظر بالاسعار وفوارقها الناتجة عن الاختلاف في نوعية البترول المستخرج . وواضح ان اغلبية الدول المنتجة في الخليج العربي غير مستعدة (في الوقت الحاضر على اقل تعديل) لاية خطوة منسقة ومنتظمة باتجاه خفض أسعار بترولها ذي النوعية العالية (لا يحوي على كميات كبيرة من الكبريت)